

Distr.: General  
24 June 2014  
Arabic  
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع  
أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الجامع للتقاريرين الدوريين السابع  
والثامن لجمهورية فنزويلا البوليفارية

إضافة

ردود جمهورية فنزويلا البوليفارية\*

[تاريخ الاستلام: ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤]



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

220714 220714 14-56111 X (A)



## الإطار التشريعي والمؤسسي

السؤال رقم ١: عن مشروع القانون الأساسي لحقوق المرأة في الإنصاف والمساواة بين الجنسين، وتعريف التمييز ضد المرأة، والإصلاح الشامل للقانون الجنائي.

١ - في عام ٢٠٠٨ طرحت اللجنة الدائمة لشؤون الأسرة والمرأة والشباب للمناقشة مشروع القانون الأساسي لحقوق المرأة في الإنصاف والمساواة بين الجنسين، عملاً على تعزيز المؤسسات التي تضمن حقوق المرأة، فضلاً عن العملية السياسية الديمقراطية التشاركية الرائدة الجديدة التي توافقت نساء مجتمعنا، والتي تساهم في خلق الثقافة الجنسانية الجديدة للمساواة الفعلية بين الرجال والنساء.

٢ - وأيضاً في سياق ما تحقق مؤخراً من تقدم فيما يتعلق بالإطار التشريعي والقضائي، والاهتمام بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتكليف الدستوري بإعادة بناء الجمهورية لإقامة مجتمع يكفل المساواة دون أي تمييز أو قهر ويعزز الضمان العالمي غير القابل للتجزؤ لحقوق الإنسان، أدرجت الجمعية الوطنية في جدول أعمالها لعام ٢٠١٤ مناقشة الإصلاح الشامل للقانون الجنائي، وشملت هذه المناقشة بصفة خاصة الأحكام الجنائية التي يمكن أن تعتبر تمييزاً ضد المرأة.

٣ - وهذه المناقشة هي نتاج عمل تشاركي احتوائي اشتركت فيه السلطة الشعبية المنظمة، والحركات النسائية الاجتماعية، ومناصرو حقوق المرأة، وشبكات المؤسسات العامة، وتبرهن مرة أخرى على الرغبة الدفينة للدولة الفنزويلية في الدفاع عن الحق في المساواة وكفالاته.

٤ - وقد وضعت وزارة السلطة الشعبية لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين خريطة طريق لمسودة مشروع قانون بشأن الإصلاح الجزئي للقانون الجنائي لتنظر فيها الجمعية الوطنية. وتشمل المسودة إلغاء الأحكام التمييزية ضد المرأة التي تعتبر بالتالي غير دستورية والعمل، زيادة على ذلك، على صياغة لغة غير متحيزة ضد المرأة ولا تمييزية.

السؤال رقم ٢: خطة خوانا راميريس لا أفانسادورا، وخطة الإنصاف والمساواة بين الجنسين "ماما روسا"، وعمل اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات الجنسانية ومؤشراتها الجنسانية.

٥ - تتضمن خطة خوانا راميريس لا أفانسادورا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ أربعة خطوط استراتيجية حددتها وزارة شؤون المرأة في إطار متابعتها وتقييمها للسياسات المتعلقة بالمرأة: (أ) إدماج المرأة في قطاع العمل الاجتماعي المنتج؛ (ب) مشاركة المرأة في جميع الأنشطة

السياسية والرائدة في جميع مجالات الحياة العامة للأمم؛ (ج) الصحة ونوعية الحياة. الصحة المتكاملة للمرأة والتثقيف والبحث في مجال المساواة؛ (د) التوعية بالمنظور الجنساني والطبقة والعرق.

٦ - وعملا على إدماج المرأة في قطاع العمل الاجتماعي المنتج والعمل الاجتماعي الاقتصادي من خلال تطبيق خطة خوانا راميريس لتحقيق المساواة للمرأة "لا أفانسادورا" [٢٠٠٩-٢٠١٣]، جرى في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣ منح ما متوسطه ١٧٩ ١٨٢ إعانة اقتصادية و ٢٢ ٨١١ قرضا بالغ الصغر، كجزء من التحدي المتمثل في دعم وصقل السياسة العامة الوطنية المذكورة في التقرير الوطني.

٧ - وفي الوقت ذاته اتخذت أشكال أخرى من التنظيم تتعلق بمشاركة المرأة في المجالين الاقتصادي والمالي، ومنها شبكات المستفيدات والمستفيدات من خدمات المصرف الإنمائي للمرأة، التي بلغت في مجموعها ٢٢٠ شبكة في عام ٢٠١٣، بفضل سياسات إعادة التنشيط التي تنفذها الحكومة البوليفارية، والعمل فيما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على إنشاء ٦١٠ ٤ لجان لأمهات الحي و ٢٥٤ لجنة للأسرة والمساواة بين الجنسين<sup>(١)</sup>.

٨ - وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية والرائدة في عام ٢٠١٤، فإن المرأة ترأس ثلاثة من الفروع الخمسة للسلطة الشعبية (السلطة القضائية، والسلطة الانتخابية، وشؤون المواطنين)، وهذا يؤكد الحث على مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، تحقيقا للتكافؤ. ومن ناحية أخرى ففي البلديات والمجالس البلدية، التي هي منظمات مجتمعية تمارس الإدارة العامة، تشكل النساء ٧٠ في المائة من المتحدثين الرسميين.

٩ - وهناك واقعة تاريخية تشير إلى تقدم المرأة، وهي ترقّي المواطنة كارمن ميلنديس إلى رتبة أدميرال (لواء بحري)، فكانت بذلك أول امرأة في البلد تصل إلى هذه الرتبة في المؤسسة العسكرية. وبعد ذلك عينت وزيرة للسلطة الشعبية لشؤون الدفاع، وأسند إليها في الوقت نفسه منصب القائد العام للقوات المسلحة الوطنية البوليفارية. وسيسهم هذا التعيين في جهود الحكومة البوليفارية الرامية إلى القضاء نهائيا على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على صعيد القوات المسلحة الوطنية البوليفارية. وهذان التعيينان تاريخيان، فهي أول امرأة تحصل على أعلى رتبة في هذه القوات.

١٠ - ومنذ عام ٢٠١٠ قامت حكومة جمهورية فترويلا البوليفارية، من خلال وزارة السلطة الشعبية لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، بإعادة تقييم جهات الاتصال التي كانت

(١) وثيقة إنجازات وخطط وزارة السلطة الشعبية لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين ٢٠٠٦-٢٠١٣.

تتألف في البداية من الحركات النسائية، فدعمت الحركة النسائية من أجل السلام والحياة، وحوّلت لجان الأسرة إلى لجان للمساواة والإنصاف بين الجنسين، مما يسهم في توسيع المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في مجتمعتها، وممارسة الرقابة الاجتماعية في مجالات من قبيل: منع العنف ضد المرأة، وحماية الاقتصاد، وتعزيز المساواة والجنسانية بين المرأة والرجل، وغير ذلك. وفي هذا السياق فإنه جرى، منذ أواخر عام ٢٠١٣، تشكيل لجنة نسائية لحماية الاقتصاد، و ٢٠٥ لجان لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين.

١١ - وعملا على تحسين الصحة المتكاملة للمرأة نُفذ في إطار خطة خوانا راميريس لا أفانسادورا، مشروع التعزيز الأسري والمجتمعي لمنع الحمل المبكر والاهتمام به وتعزيز المسؤولية إزاءه. ومنذ عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٣، دُرّب ٩٣٠ ٤٥ من الطفلات والمراهقات و ٤٤٨ ٤١ من الأطفال والمراهقين على المنع، وتراوحت أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٩ عاما، وجرى التدريب في ٤٩٩ مركزا تعليميا في ٢٠ كيانا اتحاديا<sup>(٢)</sup>. وبالمثل عقدت حلقات عمل وحلقات نقاشية في الأوساط التعليمية، وكذلك في الهيئات التابعة للسلطة الشعبية لدعم حياة جنسية صحية وممتعة ومسؤولة، وفي عام ٢٠١٣ بلغ عدد المستفيدات ١٢٠ ٦ امرأة.

١٢ - ومن أجل التوعية بشأن المنظور الجنساني والطبقة والعرق، عززت السياسات العامة الموجهة إلى المرأة والمؤسسة على تدريب نساء المنظمات الشعبية من منظور جنساني، عملا على تمكينهن في بيئاتهن المحلية والمجتمعية، وعلى تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين<sup>(٣)</sup>. وفي هذا الشأن وفيما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، حصلت ٩٥٣ ٤٢ امرأة على تدريب اجتماعي وسياسي، و ٢٨٥ ١ امرأة على تدريب جنساني.

١٣ - ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بتحسين نوعية رعاية النساء المتعرضات للعنف، شجعت الحكومة البوليفارية على تعميم نص القانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف، لتوعية موظفات وموظفي الخدمة المدنية العاملين في مجال الرعاية والوقاية،

(٢) إحصائيات مشروع التعزيز الأسري والمجتمعي لمنع الحمل المبكر والاهتمام به وتعزيز المسؤولية إزاءه. المعهد الوطني للمرأة، ٢٠١١-٢٠١٢.

(٣) تقييم الإدارة. وزارة السلطة الشعبية لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين/المكتب الاستراتيجي لمتابعة وتقييم السياسات العامة، ٢٠١٣.

وتلقي الشكاوى، والإجراءات القضائية المتعلقة بمسألة العنف ضد المرأة. وامتدت حملات التوعية هذه إلى المجتمعات المحلية، ووفرت التدريب لـ ٦٠٦ ٥ نساء في عام ٢٠١٣<sup>(٤)</sup>.

١٤ - وكجزء من آليات الرعاية النفسية والقانونية والنفسية الاجتماعية قامت الدولة الفنزويلية، منذ عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٣، بتوفير الرعاية لـ ٤٤١ ٢٣ امرأة من ضحايا العنف، من خلال مشاركة شتى أجهزة السلطة القضائية وأجهزة أمن الدولة.

١٥ - وفيما يتعلق بسؤال اللجنة عن وضع خطة جديدة لمساواة المرأة، فإن خطة خوانا راميريس لا أفانسادورا الوطنية أدت إلى قيام الحكومة البوليفارية بوضع وثيقة للتشاور العام انبثقت عنها خطة المساواة والإنصاف بين الجنسين "ماما روسا" (٢٠١٣-٢٠١٩)، التي تحكم صياغة وتخطيط السياسات العامة بنهج جنساني في إطار مبدأ العدالة الاجتماعية، بغية المطالبة بحقوق الفنزويليات والفنزويليين واستعادتها.

١٦ - والهدف التاريخي لهذه الخطة هو القضاء على النظم القائمة على سيطرة الرجال التي تعكس نظام الظلم الرأسمالي، وبناء الاشتراكية النسائية بأهدافها الاستراتيجية التالية:

(أ) البعد السياسي والأيدولوجي: تحقيق المشاركة السياسية الرائدة والمتكافئة في إطار المساواة بين النساء والرجال (٥٠ و ٥٠).

(ب) البعد الاقتصادي: تعميق مشاركة المرأة في بناء وتدعيم النموذج الجديد للتنمية الاقتصادية المنتجة/الاشتراكية.

(ج) البعد الاجتماعي: الحرص على إدماج جميع نساء الإقليم الوطني في جميع البرامج الاجتماعية. القضاء على العنف الجنساني في جميع مظاهره.

(د) البعد الثقافي: التوعية بالمنظور الجنساني في جميع القطاعات على الصعيد الوطني، والعناصر الفاعلة في المنظمات السياسية، والحركات والمجموعات الاجتماعية، وغير ذلك من الأشكال التنظيمية للسلطة الشعبية.

(هـ) البعد البيئي: الحرص على الحفاظ على أمننا الأرض (باتشاماما) في جميع مجالات عمل النساء والرجال.

١٧ - وفي عام ٢٠١٣ أطلقت الحكومة البوليفارية، وعيا منها لعدم كفاية سياسات المساعدة لاجتثاث العنف ضد المرأة، البرنامج النموذجي: مراكز الرعاية والتدريب المتكامل

(٤) تقييم الإدارة. وزارة السلطة الشعبية لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين/المكتب الاستراتيجي لمتابعة وتقييم السياسات العامة، ٢٠١٣.

للمرأة. والمقصود بهذا البرنامج إحداث تأثير حاسم، ليس فقط باعتباره مجالاً لتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والمساعدة النفسية والصحية، بل أيضاً باعتباره وسيلة للحث على تدعيم التنظيم الشعبي النسائي والمناصر لحقوق المرأة على صعيد التدريب بنهج جنساني، وصولاً إلى تحقيق التمكين والاكتفاء الذاتي للنساء بكل تنوعاكن، حسب المجال الاجتماعي والدورة الحياتية، وذلك بالتنسيق مع الحركات النسائية والمناصرة لحقوق المرأة، والمجالس البلدية، والبلديات الجاري إنشاؤها، وأي شكل آخر للتنظيم قائم في البلد.

١٨ - وقد انطلق هذا البرنامج مع افتتاح مركزين للرعاية والتدريب المتكامل للمرأة في ولايتي سوليا ومنطقة العاصمة، تصل طاقتهما إلى رعاية ١٠٠٠ امرأة شهرياً.

١٩ - وأخيراً وفيما يتعلق بالسؤال عن اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات الجنسانية، فإنها لا تزال هيئة دائمة تابعة للجنة تنسيق الإحصاءات الاجتماعية والبيئية. ومن أوجه التقدم الحادث في اجتماعات عمل المائدة المستديرة، جرى في عام ٢٠١٣ إنشاء مكتب السجلات الإدارية، وتصميم أداة التعرف "سجل الأشخاص ذوي الإعاقة المعتمدين من المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة"، بمشاركة المعهد الوطني للمرأة والمعهد الوطني للإحصاء.

٢٠ - وقام مكتب التعليم التابع لهذه اللجنة الفرعية، من ناحيته، بوضع التصميم التعليمي لحلقة العمل المعنونة "وضع إحصاءات من منظور جنساني"، بمشاركة مركز دراسات المرأة، ومكتب أمين المظالم، ووزارة التخطيط، والمعهد الوطني للمرأة، والمعهد الوطني للإحصاء. وفيما بعد أحيل موضوع حلقة العمل هذه إلى موظفات وموظفي اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات الجنسانية.

٢١ - وبالمثل قدم المعهد الوطني للإحصاء، في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، نشرة المؤشرات الجنسانية التي تحتوي على معلومات عن التعليم، والدخل، والعمالة، والصحة. وهذه المواد متاحة في شكل مطبوع، وكذلك في شكل رقمي، في صفحة المعهد على الإنترنت<sup>(٥)</sup>. إن تطبيق مؤشرات من قبيل: معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ومحو الأمية، وعلاقة الرجال/النساء من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة ومحو الأمية، ومتوسط سنوات الدراسة، وبيان دخل المرأة من أجزائها ونسبته إلى دخل الرجل، والمؤشرات الشاملة للقوة العاملة، ومؤشر الإناث حسب حالة الفقر، وغير ذلك من المؤشرات، يساعد في تقييم الأوضاع الأساسية للوصول إلى المساواة بين الجنسين، ومعها العدالة الاجتماعية.

(٥) [http://www.ine.gob.ve/documentos/Boletines\\_Electronicos/Estadisticas\\_Sociales\\_y\\_Ambientales/Indicadores\\_de\\_Genero/pdf/201312.pdf](http://www.ine.gob.ve/documentos/Boletines_Electronicos/Estadisticas_Sociales_y_Ambientales/Indicadores_de_Genero/pdf/201312.pdf)

إمكانية اللجوء إلى القضاء

السؤال رقم ٣: اللجنة الوطنية للعدالة الجنسانية

٢٢ - السلطة القضائية مستقلة، وتمتع محكمة العدل العليا بالاستقلال الوظيفي والمالي والإداري بموجب الدستور<sup>(٦)</sup>. وفي هذا الشأن يجدر بالذكر الاستقلال الوظيفي للدوائر القضائية ذات الاختصاص في جرائم العنف ضد المرأة في إقامة العدل، مع مراعاة حقوق الإنسان والنهج الجنساني.

٢٣ - ومهمة اللجنة الوطنية للعدالة الجنسانية هي كفالة المساواة للمرأة وعدم التمييز ضدها على أساس نوع الجنس، عملاً بالمعاهدات الدولية التي وقعتها الجمهورية والقانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف. واختصاصات اللجنة هي: (١) وضع وتصميم السياسات القضائية وصولاً بنظام العدالة الجنسانية إلى المستوى الأمثل؛ (٢) التنسيق بين المحاكم ذات الاختصاص في جرائم العنف ضد المرأة؛ (٣) إنشاء المحاكم ذات الاختصاص في العنف ضد المرأة<sup>(٧)</sup>؛ (٤) إدارة نظام العدالة في الدوائر المختصة بالعنف القائم على نوع الجنس؛ ومراقبة الأداء؛ وترشيح ونقل القضاة والقاضيات وغيرهم من الموظفين القضائيين.

٢٤ - وفي مجال التوعية والتدريب، اضطلعت اللجنة الوطنية للعدالة الجنسانية بالتدابير التالية:

(أ) برنامج الإعلام والتوعية، من أجل التدريب في مجال حقوق الإنسان من منظور جنساني على تنفيذ القانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف، وهذا أمر ملزم لجميع الموظفين التقنيين، والمحامين والمحاميات، وموظفي دعم اللجنة.

(ب) إنشاء صفحة على الإنترنت بعنوان شبكة العدالة من أجل المرأة، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتكون بمثابة جهاز لنشر المعلومات عن السياسات المنفذة من خلال الشبكات الاجتماعية.

(ج) عقد حلقات نقاشية مع القضاة والقاضيات كوسيلة لتعميم وتقييم ومتابعة مجموعة القرارات الملزمة الصادرة عن الدائرة الدستورية ودائرة النقض الجنائية، فيما يتعلق

(٦) المادة ٢٥٤ من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية.

(٧) هناك ٥٦ محكمة ابتدائية في البلد قاطبة، بالإضافة إلى محكمتين للاستئناف، إحداهما في منطقة كراكاس المتروبولية واختصاصها المحدد هو العنف ضد المرأة، والأخرى مختصة بالعنف ضد المرأة ومشتركة مع النظام الجنائي لمسؤولية المراهقين في ولاية سوليا.

تحديدا بالقانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف، وصولا إلى إجراءات قضائية عاجلة تتفادى الإفلات من العقاب. ومنذ عام ٢٠١٣ عقدت خمس (٥) حلقات نقاشية: ثلاث (٣) في عام ٢٠١٣، بالإضافة إلى حلقتين نقاشيتين وطنيتين (٢) (في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٤).

(د) الموافقة على وسام إيوميليا إرنانديس، تقديرا للمناضلة العمالية والنقابية المناصرة لحقوق المرأة، من أجل تشجيع مشاركة الأشخاص من مختلف المناطق في الكفاح للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

(هـ) صندوق الاقتراحات، للوقوف على نوعية الخدمات المقدمة في مزار المحاكم في مسألة العنف ضد المرأة على الصعيد الوطني (منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٣).

(و) منتديات وحلقات عمل وحلقات نقاشية مع المجتمعات المحلية، كان منها الأنشطة التالية: ثلاث (٣) حلقات نقاشية مع المنظمات النسائية، اثنتان (٢) في ولاية فارجاس، وواحدة (١) في ولاية سوليا، للارتقاء بظروف ممارسة الرقابة المجتمعية من قبل اللجان الجنسانية المنشأة في المجالس البلدية؛ حلقة عمل واحدة (١) لتوعية خريجي وخريجات الجامعة الوطنية التجريبية للعلوم الأمنية في مسألة حقوق الإنسان بنهج جنساني؛ حلقة عمل واحدة (١) موجهة إلى موظفي وموظفات هيئة التحقيقات العلمية والجنائية والشرعية، والاشتراك في شتى المؤتمرات التي تعقدها أجهزة النظام الوطني للقضاء في موضوع جرائم العنف ضد المرأة، ومنها مكتب أمين المظالم، ومكتب المدعي العام، والجمعية الوطنية، ومكتب الدفاع العام.

(ز) تنفيذ الرقابة المجتمعية: اعتبارا من عام ٢٠١٤ ستُنشر أسماء المرشحين والمرشحات لشغل وظائف في المحاكم فيما يتعلق بجرائم العنف ضد المرأة.

(ح) هناك بالمثل برنامج للتدريب تتولاه المدرسة الوطنية للقضاء، وهذا التدريب ملزم لجميع القضاة والقاضيات المعيّنين في المحاكم ذات الولاية الخاصة الذين يعالجون مسألة الجنسانية والعنف. وأيضا من أجل الاستفادة القصوى من خدمات الدعم التي تقدمها الأفرقة المتعددة التخصصات في المحاكم ذات الولاية الخاصة في مسألة العنف ضد المرأة، اعتمدت محكمة العدل العليا بكامل هيئتها، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، البروتوكولات المتعلقة بالأفرقة المتعددة التخصصات، التي قدمتها اللجنة الوطنية للعدالة الجنسانية.

٢٥ - ومن أجل توحيد المعايير جرى في مجلس الإنصاف والمساواة بين الجنسين، بمشاركة وكالة الوزارة لشؤون الشرطة في وزارة السلطة الشعبية للعلاقات الداخلية والعدالة والسلام،



تنسيق اعتماد التقارير الطبية والنفسية التي تقدمها الأفرقة المتعددة التخصصات التابعة لهيئات تلقي الشكاوى.

٢٦ - واعتبارا من عام ٢٠١٤ وبموجب قرار لمحكمة العدل العليا بكامل هيئتها، تشكل محكمة تنفيذ واحدة (١) تختص بجرائم العنف ضد المرأة في كل دائرة قضائية تختص بهذه الجرائم في المناطق القضائية بالبلد، ويمكن أن توجد هذه المحاكم في مزار الدوائر القضائية المشار إليها.

٢٧ - وفيما يتعلق بسؤال اللجنة عن دور اللجنة الوطنية للعدالة الجنسانية فيما يتعلق بشتى مكونات نظام العدالة الجنسانية، من المفيد أن نكرر أن اختصاصات اللجنة الوطنية محددة في وضع وتصميم سياسات قضائية تهدف إلى الوصول بنظام العدالة الجنسانية إلى المستوى الأمثل، وتعزيز الصلة بين المحاكم المختصة بمسائل العنف ضد المرأة والمجالس البلدية.

٢٨ - وقد أعدت اللجنة في هذا الشأن مشروعاً أولياً بعنوان الخطة المتعددة القوميات لإنشاء المقار الجديدة للمحاكم على الصعيد الوطني للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ في خمس ولايات اعتباراً من عام ٢٠١٤<sup>(٨)</sup>. ومن الأمور البالغة الأهمية ما جرى في مدينة سانتا إيلينا ده أويرين بولاية بوليفار، وهي منطقة حدودية، من إنشاء امتداد للدائرة الابتدائية لمحكمة العنف ضد المرأة في دائرة القضاء الجنائي بالمنطقة القضائية في الولاية، ويتكون هذا الامتداد من محكمتين للتحقق والاستماع واتخاذ الإجراءات، بالإضافة إلى محكمة واحدة للجرائم العادية. وأخيراً من المخطط لعام ٢٠١٥ إنشاء مقار جديدة للمحاكم في ثماني ولايات، بالإضافة إلى توسيع منطقة كراكاس المتروبولية، وهذا يتوقف على توافر الموارد.

٢٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، طلبت اللجنة الوطنية أيضاً إلى الجامعات إنشاء كراسي للجنسانية للعمل على إدراج المسائل الجنسانية، في شكل وحدات للساعات المعتمدة الإلزامية، في المنهج الدراسي لجميع المدارس التابعة لكل كلية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤ اعتمدت جامعة فترويلا البوليفارية هذا الطلب. ومن ناحية أخرى تقوم اللجنة الوطنية للعدالة الجنسانية بدور الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى في مجال حقوق الإنسان للمرأة من منظور جنساني لفروع السلطة العامة الوطنية.

٣٠ - إن اللجنة الوطنية للعدالة الجنسانية توفق أن العنف ضد المرأة يعتبر مشكلة متعددة العوامل من مشاكل الصحة العامة وحقوق الإنسان تتطلب تحولا في الضمير المجتمعي، وجهوداً مشتركة بين المؤسسات للقيام بعمل مؤثر يتحول إلى موقف وأسلوب حياة، ولذلك

(٨) ولايات بوليفار وسوليا وغواريكو وفالكون وتروخيليو.

نظمت هذه اللجنة، في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، ثلاثة (٣) اجتماعات عمل مشتركة بين المؤسسات مع مكتب أمين المظالم، ومكتب المدعي العام، ومكتب الدفاع العام، ووزارة السلطة الشعبية لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، وبمشاركة مدرسة كارلوس إسكارا التابعة للجمعية الوطنية، والمنظمات النسائية، بغية التوصل إلى اتفاق مشترك بين المؤسسات لإطلاق حملة للتواصل والتوعية والمنع موجهة إلى السكان.

٣١ - ومن النتائج التي حققتها اللجنة الوطنية للعدالة الجنسانية نشر وتعميم القرارات الملزمة الصادرة عن الدائرة الدستورية<sup>(٩)</sup> ودائرة النقض الجنائية في محكمة العدل العليا، والمتعلقة بتطبيق المبادئ الواردة في القانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف، وهي المبادئ التي تيسر تقديم المساعدة القضائية الفعالة، واللجوء إلى العدالة، وعدم الاعتداء، وحق الضحايا في الدفاع<sup>(١٠)</sup>.

(٩) من الجدير بالذكر في هذا الشأن أن القرارات الملزمة الصادرة عن الدائرة الدستورية من منظور جنساني تهدف إلى إزالة الحواجز المؤسسية التي تصطدم بها المرأة عند لجوئها إلى العدالة، وقد جرى تعميم هذه القرارات بوسائل مختلفة: المنشورات الرسمية لمحكمة العدل العليا في صفحتها على الإنترنت، وتحرير ونشر وتوزيع الكتب، والحلقات النقاشية والمنتديات وحلقات العمل مع القضاة والقاضيات وغيرهم من العاملين في النظام القضائي، والمنظمات الاجتماعية، والمؤتمرات المعقودة في شتى جامعات البلد، والمؤتمرات التي تعقد مع سائر هيئات الدولة الفنزويلية، ووسائل التواصل الاجتماعي.

(١٠) الحكم رقم ٢٧٢/٢٠٠٧ الصادر في ١٥ شباط/فبراير، قضية غابرييلا دل مار راميريس بيريس، أمينة المظالم. الحكم رقم ٦٢/٢٠١١ الصادر في ١٦ شباط/فبراير، قضية روبرتو لاماركا غابرييل. الحكم رقم ٥١٤/٢٠١١ الصادر في ١٢ نيسان/أبريل، قضية خوسيه غريغوريو فيليافيستنسو. الحكم رقم ٢١٦/٢٠١١ الصادر في ٢ حزيران/يونيه، قضية نويل ده خيسوس فلوريس. الحكم رقم ٢٢٠/٢٠١١ الصادر في ٢ حزيران/يونيه، قضية إيدوين أنطونيو سانتشس مندوسا ووليم سالميرون إرنانديس. الحكم رقم ٥١٥/٢٠١١ الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر، قضية خوان كارلوس ساميرانو. الحكم رقم ٢٥٥/٢٠١٢ الصادر في ١١ آب/أغسطس، قضية ديومار ده لا كروس ليناريس رودريغس. الحكم رقم ٢٩١ الصادر في ٦ آب/أغسطس ٢٠١١، قضية كارلوس إدواردو مانسانيليا غارسيا وغوستافو أليخاندرينيا فيلوريا.

السؤال رقم ٤: الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق المرأة التي استلمها مكتب المدعي العام، من قبيل عدد الشكاوى المستلمة، ونوع الحقوق المنتهكة، وعلاقة الضحية بمرتكب الجرم، وسنّ الضحايا، وعدد التحقيقات والملاحقات القضائية وأحكام الإدانة (الفقرة ٨٣). يرجى أيضا استكمال البيانات المقدمة عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٣٢ - تلقى مكتب المدعي العام، باعتباره محرك الإجراءات والتحقيقات الجنائية، ٧٣ ٠٤٧ شكوى في عام ٢٠١١، و ٨٣ ١١٣ شكوى في عام ٢٠١٢، و ٧١ ٨١٢ شكوى في عام ٢٠١٣، بشأن انتهاك حقوق المرأة، وأُتهم فيها أفراد بالمشاركة الفعلية في جرائم المضاجعة العنيفة، والمضايقة الجنسية، والمضايقة أو التحرش، والاعتداء الجنسي على ضحية بالغة الضعف، والأفعال الماجنة، والتهديد، والاسترقاق الجنسي، والإهانة العلنية لأسباب تتعلق بنوع الجنس، والبعاء القسري، والاتجار غير القانوني بالنساء والطفلات والمراهقات، والاتجار بالنساء والطفلات والمراهقات، والعنف البدني، والعنف في مكان العمل، والعنف المتعلق بالتوليد، والعنف الإرثي والاقتصادي، والعنف النفسي، والعنف الجنسي. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وجه مكتب المدعي العام ٣٢ ٦٧٤ اتهاماً، وحفظ ٤٤١ ١١٤ قضية، وأمر بوقف الإجراءات في ١٤٩ ٠٣٦ قضية.

٣٣ - ومن ناحية أخرى يجدر بالملاحظة أنه بعد إنشاء الولاية الخاصة، زاد عدد الشكاوى التي من هذا القبيل، إذ أصبحت النساء المعتدى عليهن يتطلعن إلى اللجوء إلى عدالة ذات نهج جنساني، بعد أن كنّ مجرد أرقام محجوبة بسبب غياب الولاية الخاصة. وقد سجل نظام السلطة القضائية للمعلومات الإحصائية الأرقام السنوية التالية للدعاوى التي تم النظر والفصل فيها بصدور أحكام نهائية وتمهيدية من المحاكم الابتدائية في مسألة العنف ضد المرأة التي تقوم بالتحقق والاستماع واتخاذ الإجراءات، في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣.

الأحكام الصادرة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	حزيران/يونيه ٢٠١٣
مجموع الأحكام	٢٠ ١٨٥	٢٧ ١٩٥	٣٥ ٩٣٥	٤٥ ٧٤١	٥٥ ٠٦٧

الدعاوى التي نظر فيها						
الحكمة/العام	المجموع	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ (حزيران/يونيه)
المحاكم الابتدائية في مجال العنف ضد المرأة التي تقوم بالتحقق والاستماع واتخاذ الإجراءات	٢٦٥ ٢٨١	٤٢ ٤٨٨	٤٤ ٤٩١	٦٨ ٣٤٠	٨٥ ٥٣٤	٢٤ ٤٢٨
المحاكم الابتدائية في مجال العنف ضد المرأة التي تنظر في الجرائم العادية	٣ ٧٠٧	٣٨٦	٥١٦	١ ٠٧٣	١ ١٣٨	٥٩٤
المجموع	٢٦٨ ٩٨٨	٤٣ ٣٧٤	٤٥ ٠٠٧	٦٩ ٤١٣	٨٦ ٦٧٢	٢٥ ٠٢٢

### الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة

السؤال رقم ٥: وزارة السلطة الشعبية لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين

٣٤ - وزارة السلطة الشعبية لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين هي الكيان المسؤول عن السياسة الجنسانية في البلد، وتهدف إلى تنفيذ السياسات العامة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، والقضاء على العنف ضد المرأة. ولهذه الوزارة هيكل مؤسسي واسع أبرز ما فيه وجود المؤسسة من خلال المديریات الـ ٢٣ في الولايات، التي يمثل فيها كل كيان منتسب إلى الوزارة.

٣٥ - وقد تزايدت بالتدرج الميزانية المعتمدة لهذه المؤسسة. وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، تضاعفت الموارد المالية المعتمدة من ٤٤٤ ٤٥٣ ٢٤٥ من دولارات الولايات المتحدة إلى ٧٨١ ٧٥٩ ٥٨٢ من دولارات الولايات المتحدة على التوالي.

٣٦ - وعلاوة على مكاتب الولايات التابعة للوزارة، يتبع الوزارة ١٧ معهدا في الولايات، و ١١٥ معهدا في البلديات، و ١٦ دارا لرعاية المرأة، و ٢٠ مكتبا لرعاية المرأة. وهذه المؤسسات تتبع حكومات الولايات والبلديات عضويا وماليا، وإن كان المعهد الوطني للمرأة هو الذي يحدد الخطوط العامة لعملها، تحقيقا للتماسك في سياسة عامة وحيدة تتعلق بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

السؤال رقم ٦: المكتب الوطني لحقوق المرأة

٣٧ - أنشئ المكتب الوطني لحقوق المرأة والمعهد الوطني للمرأة بموجب قانون ضمان تكافؤ الفرص للمرأة، الذي نشر في العدد الاستثنائي من الجريدة الرسمية رقم ٥٣٩٨ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. والمكتب الوطني لحقوق المرأة يتبع الآن وزارة السلطة

الشعبية شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم ٦٦٦٣ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٩١٥٦ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل، ٢٠٠٩.

٣٨ - ويتعين على المكتب الوطني لحقوق المرأة، بموجب الولاية القانونية المنوطة به، أن يسهر دوماً على تنفيذ القوانين والإعلانات والاتفاقيات واللوائح والأحكام ذات الصلة بحقوق المرأة، وأن يدعم هذه الحقوق ويؤكد التمسك بها، من خلال الحملات، وأيام التوعية، والدورات التدريبية، والأنشطة المشتركة مع المجتمعات المحلية والمؤسسات.

٣٩ - وبهذا المعنى فإن المكتب الوطني لحقوق المرأة ليس هيئة لتلقي الشكاوى، بل هو بالأحرى جهاز يكفل لجميع النساء الحق في اللجوء إلى العدالة بشكل حقيقي وفعال وبجاني. ووفقاً لما هو منصوص عليه في القانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف والمادة ٢٣ من دستورنا المشار إليها سلفاً، من سلطة هذا المكتب أن يمارس وظائفه في الدعم، والمساعدة القانونية، والتوجيه، والتوعية، والتنسيق، وغير ذلك، فيما يتعلق بجميع المجالات المطروقة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٠ - ومن المهام الرئيسية لهذا المكتب أن يتيح لجميع النساء الممارسة الكاملة لحقوقهن عندما تُنتهك، وأن يكفل اللجوء إلى العدالة بشكل سريع وشفاف وفعال أمام الهيئات ذات الصلة. ولهذا الغرض يقوم المكتب بدعم وتوجيه النساء ومساعدتهن قانونياً، بالإضافة إلى التحقيق في الحالة المعروضة عليه، لتوفير الدعم فيما يتصل بالإجراءات التصحيحية، حتى يتوقف التهديد أو الضرر الفعلي الناجم عن التمييز. وعندئذ يمكن للمكتب تولي التمثيل القانوني للمرأة مباشرة أمام الهيئات القضائية والخارجة عن القضاء إذا طلبت الضحية ذلك. ويقوم المكتب، بصورة أخرى، بتوجيه الضحية إلى الهيئات المختصة، ويقدم المشورة القانونية الفردية أو الجماعية. وبالترتيب ذاته يتابع المكتب الأحكام الصادرة عن المحاكم الجنائية للتأكد من أنها تراعي حقوق الضحية.

#### القوالب النمطية

السؤال رقم ٧: التخلص من المواقف والقوالب النمطية القائمة على سيطرة الرجل والمتعلقة بأدوار النساء والرجال في المجتمع، وتصوير الفتيات كموضوعات جنسية، والتحديات التي يواجهها تنفيذ قانون المسؤولية الاجتماعية في الإذاعة والتلفزيون.

٤١ - الدولة الفنزويلية موقنة أن التخلص من المواقف والقوالب النمطية القائمة على سيطرة الرجل والمتعلقة بأدوار النساء والرجال في المجتمع يتطلب بالضرورة تمكين السلطة

الشعبية، وبخاصة النساء، مع الاعتراف بالحكمة الشعبية التي تساعد في وضع وتطبيق السياسات العامة في هذا الشأن.

٤٢ - وبهذا المعنى اضطلعت الحكومة البوليفارية، من خلال معهد المرأة، بأنشطة حفزية اجتماعية وثقافية عن طريق ترويج ونشر المعلومات الرامية إلى التخلص من المواقف والقوالب النمطية القائمة على سيطرة الرجل والمتعلقة بأدوار النساء والرجال في المجتمع. ونتج عن ذلك، فيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣، مخاطبة ١٥ ٣٠٤ نساء و ٦ ٩٨٦ رجلا. ويوضح ذلك أنه في عام ٢٠١٣ تدعمت القدرة على ترويج هذا التدريب إلى درجة سمحت بمضاعفة عدد الأشخاص المخاطبين في العام الماضي أربع مرات.

٤٣ - وقد وُجّهت هذه الأنشطة إلى المجتمعات المنظمة، وموظفات وموظفي الخدمة المدنية في كيانات الدولة، والمؤسسات التعليمية في جميع المراحل الدراسية، وهيئات تلقي الشكاوى، وغير ذلك. ويجدر بالذكر في هذا الصدد البرامج المختلفة التي يضعها المعهد الوطني للمرأة، وهي: الشبكة الوطنية للمدافعات المحليات، ودعم الحركة النسائية من أجل السلام والحياة، وتشجيع إنشاء لجان لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين في إطار المجالس البلدية.

٤٤ - وعملا على التخلص من المواقف والقوالب النمطية القائمة على سيطرة الرجل والمتعلقة بأدوار النساء والرجال في المجتمع، فإن الدولة الفنزويلية قامت، من خلال وسائل النظام البوليفاري للاتصال والإعلام وبما يتفق تماما والمبادئ التحويلية الاشتراكية البوليفارية التي تحكم خطوط عملها، بتشجيع مشاركة المرأة في كل مجالات بث وإنتاج المضامين، وتيسير نقل رسائل للتصدي للصور المتحيزة ضد المرأة، والإسهام في تمكين الفنزويليات في دورهن الرائد لبناء الوطن - الوطن الأم.

٤٥ - وجرى الدعم في مجالات الترفيه، وإنتاج وبث أعمال سينمائية خيالية من فنزويلا وأمريكا اللاتينية وأماكن أخرى، ومواضيع نسائية تؤديها ممثلات سينمائيات وتتناول قصصا لنساء شهيرات وبطلات مجهولات ساعدن في التقدير الذاتي للمرأة في أدوارها ومواقفها، وفي توعية المجتمع بوجه عام<sup>(١١)</sup>.

(١١) "Manuela Sáenz, la Libertadora del Libertador" لدييغو ريسكيس؛ ومواضيع أخرى تتحدث عن صراع الطبقات من حيث التعبير عن المرأة، مثل "Oriana" لفينا توريس، "Encarnación" لأناهي برنيري، و "El rebaño de los Ángeles" لرومان تشالبود، و "1, 2 y 3 mujeres" لأندريا ريوس. وجرى بث هذه الأعمال في قنوات VTV، و Vive TV، و Avilo TV، و Tves. وبثت هذه القناة الأخيرة برامج خاصة عن المرأة في السينما في مناسبة تواريخ مثل اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، مع بث حلقات "No Más" التي

٤٦ - وفي الوسائل المطبوعة يتاح للجمعيات النسائية مجال دائم للنشر في الصحف اليومية، مثل *Correo del Orinoco y Ciudad*، التي تناقش فيها مواضيع تتصل بأدوار الجنسين، وحقوق المرأة، ونقد المجتمع الذي يسيطر عليه الرجل، وإبراز حالات اضطهاد المرأة، وقمع الحياة الجنسية البديلة.

٤٧ - وفي مجالات الإعلام والرأي يجري دعم وتشجيع البث الدائم للتحقيقات الصحفية والأخبار عن مشاركة المرأة في مناصرة العمليات التحويلية في المجالات التقليدية وغير التقليدية. والصور القريبة واليومية للمرأة هي صور العاملة، والريفية، والأم، والمهنية، والطالبة، والسياسية، وغيرها<sup>(١٢)</sup>.

٤٨ - ومن ناحية أخرى اتخذت الدولة الفنزويلية تدابير للتخلص من الممارسات التي تروج لصور نمطية عن النساء، ولا سيما في وسائل الإعلام، من قبيل تصوير النساء والفتيات كموضوعات جنسية، والترويج لصور جسد المرأة بصورة تتفق مع التوقعات الاجتماعية. وفي إجراء ملموس بهذا الشأن، أمرت الدائرة الدستورية، في الحكم رقم ٠٠٦٦ - ٩ المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٤، بحذف جميع الصور ذات الشحنة أو المضمون الجنسي الصريح أو الضمني من إعلانات الدعاية في المطبوعات التي يسهل وصولها إلى الأطفال والمراهقين من الجنسين، والتي تتعلق بحفز النشاط الجنسي، وتروج للخدمات المرتبطة تجارياً باستغلال الجنس.

٤٩ - وأخيراً واجهت الدولة الفنزويلية التحدي المائل في تنفيذ قانون المسؤولية الاجتماعية في الإذاعة والتلفزيون، فيما يتعلق بتوعية وسائل الإعلام بالنهج الجنساني، وضرورة مراعاة حقوق المرأة في البرامج. وتحقيقاً لذلك، أصدرت اللجنة الوطنية للاتصالات السلوكية

تضمنت خمسة أعمال عن حقوق المرأة، وهي "Te doy mis ojos" لإيسيار بولين، و "La Rosa Púrpura del Cairo" لوددي آلن، و "Sólo Mía" لخافيير بالاغوير، و "Thelma y Louise" لريدي سكوت، و "Carmen la que contaba 16 años" لرومان تشالبود. وبثت قناة Tves أيضاً حلقات خاصة في مناسبة اليوم الدولي للمرأة العاملة، تضمنت الفيلم الوثائقي *Comadronas* لروسانا ماتيككي؛ وفيلم الرسوم المتحركة القصير "Josefa" من إخراج وإنتاج راؤول أفيلا، وفيلم الرسوم المتحركة "Las trillizas de Belleville" لسيلفان تشوميت و "Manuela" لغيولا ديفيد، و "Doña Bárbara" لبيتي كابلان، وأخيراً بث لقاء خاص مع الراهبة تيريسا فوركاديس، التي تحدثت عن الحركة النسائية وتنظيم الأسرة والإجهاض في السياق الفنزويلي.

(١٢) يمكن بصفة خاصة الإشارة إلى برامج *VTV* في *La Noticia y Contrastes*، و *Diversos no perversos* (برنامج عن التنوع الجنسي)، و *Arepita de Manteca* (مجال مخصص للأمومة والتربية خارج الاحتجاز)، في إذاعة فنزويلا الوطنية؛ و *Diálogo de saberes, Historias de vida, Secretos de Familia, Historias Locales, e Informativo* و *Popular* في *Vive TV*؛ و *El entrompe de Falopio* (برنامج للجمعيات النسائية للشابات) في *Ávila TV*، وغيرها.

واللاسلكية توصيات لوسائل الإعلام بشأن انتهاك القواعد الواردة في قانون المسؤولية الاجتماعية في الإذاعة والتلفزيون.

#### العنف ضد المرأة

السؤال رقم ٨: التنفيذ الفعال للقانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف وقتل الإناث

٥٠ - ردا على سؤال اللجنة بشأن التحديات الماثلة في تنفيذ القانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف، يشار إلى أن الحكومة البوليفارية رصدت، من خلال المكتب الوطني لحقوق المرأة في أدائه لمهامه، التقدم الواسع الذي حققته الدولة الفنزويلية في تطبيق وتنفيذ محتويات هذا القانون.

٥١ - غير أن مكتب أمين المظالم قيّم أداء هيئات تلقي الشكاوى، وأعلن النتيجة التاليتين:

(أ) تمثّل أول ناتج لهذا الاستقصاء في الملصق المعنون خريطة الطريق المؤسسية الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٠، والمتعلق برعاية النساء من ضحايا العنف. وهذا الملصق نتاج مبادرة مشتركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، بالتنسيق مع محكمة العدل العليا، ومكتب المدعي العام، والمعهد الوطني للمرأة، ومكتب أمين المظالم. وهذه الخريطة أداة تعليمية تساعد على تحديد وتوحيد العمليات والإجراءات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف، وهذا يساهم في تدريب العاملين في هيئات تلقي الشكاوى، والحد من السلطة التقديرية في تطبيق هذه العمليات والإجراءات.

(ب) وفي عام ٢٠١٢ ظهر نتائج آخر للاستقصاء، وهو منشور اشتركت في إعداده عدة هيئات لتلقي الشكاوى بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعنون توصيات لتحقيق أعلى معدل لتلقي شكاوى العنف ضد المرأة. والمتوخى بهذا المنشور توفير المعلومات وتشجيع الممارسات الجيدة في هيئات تلقي الشكاوى، والعمل على توعية الموظفين المكلفين بهذه المهمة بالمشاكل المتعلقة بفتحة الجنسانية، ودعم وضع نموذج للمعالجة النشطة والفعالة لحالات العنف ضد المرأة.

٥٢ - ونجم عن التقييمات الواردة من المؤسسات المسؤولة عن القضاء على العنف ضد المرأة إدراك أن التحديات والعقبات المطلوب التغلب عليها ليست قليلة، ومنها: (١) تعضيد الآليات التي توحد الصيغ والإجراءات في نظم المنع والرعاية، وكذلك نظم الحماية والأمن،



والتي تسهم في العناية الواجبة، ولجوء النساء ضحايا العنف إلى العدالة الجنسانية، وتحقيق أعلى معدل لتلقي شكاوى العنف ضد المرأة؛ (٢) مساندة النساء ضحايا العنف، من خلال بناء القدرات، ليشركن بنشاط في إجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة في جميع الدعاوى المتعلقة بهن؛ (٣) الحث على تنظيم حركة النضال النسائية انطلاقاً من السلطة الشعبية، مما يساعد على التأثير في السياسات العامة، وبخاصة فيما يتعلق برعاية النساء ضحايا العنف والقضاء على العنف؛ (٤) تعضيد آليات جمع البيانات الإحصائية بنهج جنساني من أجل وضع السياسات العامة؛ (٥) احتثات الثقافة التي يسيطر عليها الرجال.

٥٣ - وفيما يتعلق بمشروع التعديل الهادف إلى إدراج جريمة قتل الإناث والعقوبات ذات الصلة في القانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف، فإن مكتب النائب العام للجمهورية طلب، في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣، إدراج نوعين من الجرائم، رداً على التقييم الذي حصل عليه مكتب المدعي العام، والذي ورد فيه حدوث ١٥٧ حالة قتل للنساء لأسباب جنسانية فيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣. ويهدف هذا الاقتراح إلى إبراز ووصم العنف ضد المرأة، وإنهاء الاعتبار الثقافي لهذا النوع من الجرائم بأنها جرائم عاطفية، ومعاملتها معاملة بالغة الخصوصية في التحقيقات، في ضوء دورة العنف التي تغرق فيها المرأة. وقد اعتمد هذا الإصلاح التشريعي في المناقشة الأولى في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣، وهو الآن رهن المناقشة الثانية في جلسة عامة، توطئة للتصديق عليه وإصداره بعد ذلك.

٥٤ - ولا يتعلق الاقتراح التشريعي بسياق قتل الإناث من جانب شخص حميم فحسب، بل أيضاً بإبراز عمليات قتل الإناث التي تقع في سياقات أخرى، كالقتل من خارج الأسرة، والقتل غير العمد<sup>(١٣)</sup>. وتتضمن المبادرة أيضاً الحض على الانتحار لأسباب تتعلق بنوع الجنس، ويشمل ذلك شكلاً غير مباشر لممارسة العنف ضد المرأة<sup>(١٤)</sup>.

(١٣) "المادة ٥٧- قتل الإناث. يرتكب قتل الإناث الزوج، أو الزوج السابق، أو العشير، أو العشير السابق، أو الشخص الذي كانت الضحية مرتبطة به بحياة زوجية، أو بقران مستقر بحكم الواقع، أو بعلاقات عاطفية مساكنة أو بدوئها، الذي يتعمد قتل امرأة. وفي هذه الحالة يعاقب بالسجن فترة تتراوح بين خمسة وعشرين وثلاثين عاماً. ويرتكب قتل الإناث خارج الأسرة الرجل الذي يتعمد قتل امرأة، مستفيداً من علاقة عمل، أو علاقة تعليمية أو مهنية، أو أي علاقة أخرى تنطوي على الثقة، أو التبعية، أو السلطة العليا، في استخفاف بجسد الضحية، لإرضاء غرائزه الجنسية. وتكون العقوبة السجن لفترة تتراوح بين خمسة عشر وعشرين عاماً. ويرتكب القتل غير العمد للإناث الرجل الذي يتعمد قتل امرأة لتورطها في الانتحار مع الجماعات الإجرامية للصناعات غير المشروعة، ويعاقب بالسجن لفترة تتراوح بين خمسة وعشرين وثلاثين عاماً.

(١٤) "المادة ٥٨- التحريض أو المساعدة على الانتحار. كل من يحرض أو يساعد امرأة على الانتحار يعاقب بالسجن لفترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام. فإذا وقع الانتحار، يعاقب الفاعل بالسجن لفترة تتراوح بين

## السؤال رقم ٩: أسباب العنف ضد المرأة

٥٥ - كان من الأدوات المستخدمة تاريخياً للحيلولة دون ممارسة المرأة للمواطنة العنف ضد المرأة. وهذه حقيقة بنيوية في العالم تحدّ من مختلف حقوق الإنسان، كالحق في الحياة، والحرية، والسلامة الشخصية، والصحة، وتحدّ أيضا من ممارسة حقوق أخرى مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

٥٦ - وقد أعربت الدولة الفنزويلية بشكل واسع عن رغبتها في مكافحة هذه الآفة، فبدأت بالإعلان السياسي الذي أصدره الرئيس أوغو تشافيس في عام ٢٠٠٩ وقال فيه إنه "دون التحرير الحقيقي للمرأة يتعذر التحرير التام للشعوب، وأنا موقن أن الاشتراكي الحقيقي يجب أن يكون أيضا نصيرا حقيقيا للمساواة بين الجنسين". وفي هذا المجال تحقق الكثير من التقدم التشريعي والإداري والمؤسسي في مجال مكافحة هذه القوالب النمطية الاجتماعية الضارة بحقوق المرأة. ومع ذلك ولكل الأسباب المذكورة آنفا، لا تزال هناك تحديات كثيرة يتعين التصدي لها في هذا الصدد. ولدى الدولة الفنزويلية مؤسسات معترف بها في هذا المجال، بيد أن معاداة القيم لا تزال موجودة في مجتمعاتنا، ولذلك نسلم بوجود استمرار العمل على التغلب على هذه الآفة.

## السؤال رقم ١٠: الملاجئ

٥٧ - الملاجئ أماكن غير معلنة مخصصة لتوفير الحماية المؤقتة للنساء المعرضات للخطر البالغ بسبب العنف العائلي، وتقديم الرعاية في الحالات التي تشكل خطرا على حياتهن.

٥٨ - ولدى جمهورية فنزويلا البوليفارية حتى الآن ٦ ملاجئ للنساء المعانيات للعنف الجسيمي تقع في ولايات أراغوا، وموناغاس، وسوكريه، وكوخيديس وتروخيليو، وبورتوغيسا. وتضم هذه الملاجئ فريقا متعدد التخصصات يتألف من منسقات، وطبيبات نفسانيات، ومحاميات، ومربيات، ومساعدات إداريات، وميسّرات، ورئيسات للطبائحات، وعاملات نظافة.

٥٩ - وبمقتضى الخطوط العامة التي حددها الحكومة البوليفارية والاتفاقات الحكومية بشأن الكفاءة في الشارع، التي أبرمتها السلطة التنفيذية الوطنية في عام ٢٠١٣ واقترحتها السلطة

عشرة أعوام وخمسة عشر عاما. ويتعين في جميع هذه الحالات التأكد من أن الفاعل استفاد من حالة ضعف الضحية أو من حالتها البدنية أو النفسية. ويستفيد الفاعل من علاقة قوة غير متناسبة تضع المرأة في حالة تبعية أو ضعف، ومن العلاقات السابقة أو القائمة".

الشعبية، جرى تحديد جدول زمني للعمل لعام ٢٠١٤، بغية إنشاء ملاحى في معظم أنحاء الإقليم الوطني، وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في هذه الخدمات.

٦٠ - وتتكفل بمشروع الملاحى إدارة الرعاية المتكاملة ومنع العنف ضد المرأة، التابعة للمعهد الوطني للمرأة، والمنوط بها متابعة ومراقبة عمل الملاحى والخدمات المقدمة إلى نزيلات هذه الملاحى، بشكل منتظم.

#### الاتجار بالنساء واستغلال البغاء

السؤال رقم ١١: الاتجار بالنساء والفتيات، ومشروع قانون الاتجار بالأشخاص، وخطة العمل الوطنية لمنع جريمة الاتجار بالأشخاص وقمعها والمعاقبة عليها، والتدابير المتخذة بشأن البغاء.

٦١ - على الرغم من أن ظاهرة الاتجار بالنساء والفتيات ليست خطيرة ولا شائعة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، فإن المديرية العامة لمنع الجريمة التابعة لوزارة السلطة الشعبية للعلاقات الداخلية والعدالة والسلام قامت، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، باستكشاف سبل استقبال الضحايا، وكذلك عوامل الخطر، بواسطة التقرير التشخيصي للاتجار بالأشخاص الموضوع في عام ٢٠١١، بغية القضاء نهائياً على هذه الآفة التي تؤثر على النساء والطفلات. وورد في التقرير المشار إليه أن هناك سمات معينة للضحايا اللاتي ينحصرن بالتحديد في النساء ذوات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني والقاطنات في مناطق شعبية ومناطق حدودية.

٦٢ - ومع ذلك فإنه وفقاً للمعلومات التي تقدمها الهيئات الرسمية لتلقي الشكاوى ورعاية الضحايا، التابعة للشعبة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والأسرة التابعة لهيئة التحقيقات العلمية والجنائية والشرعية، ومديرية الجرائم العادية والجريمة المنظمة التابعة لهيئة التحقيقات العلمية والجنائية والشرعية، والمديرية العامة للدفاع عن المرأة التابعة لمكتب المدعي العام، والمكتب الوطني لمكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، والمكتب المركزي الوطني التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في كراكاس، والمعهد الوطني للمرأة، فإن جريمة الاتجار بالأشخاص ليست شائعة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. غير أن هذه الظاهرة، رغم قلة وقوعها، تشكل عند حدوثها تهديداً لسياسات واستراتيجيات الدولة التي تركز على كبح الجريمة المنظمة، وتعوق تنفيذ ما هو منصوص عليه في الصكوك القانونية الوطنية والدولية، وإعمال حقوق الإنسان للفنزويليين والفنزويليات.

٦٣ - إن الحكومة البوليفارية، في كفاحها من أجل القضاء على الاتجار بالأشخاص، قدمت إلى الجمعية الوطنية مسودة مشروع قانون لمنع جريمة الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليها وتقديم المساعدة المتكاملة للضحايا. وهذا المشروع الآن قيد المناقشة الأولى.

٦٤ - وفي هذا الصدد فإن الدولة الفنزويلية، من خلال إطارها القانوني، تكفل وتحمي حقوق النساء والأطفال والمراهقين من الجنسين من هذا النوع من الجرائم. وبناء على ذلك فإن دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية ينص، في مادته ٥٤، على ما يلي: "لا تفرض العبودية أو السخرة على أي فرد. ويعاقب على جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال والمراهقون من الجنسين، بالعقوبات المنصوص عليها في القانون".

٦٥ - ومن ناحية أخرى نشر في العدد ٣٩٩١٢ من الجريدة الرسمية المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ القانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف<sup>(١٥)</sup>، والقانون الأساسي لحماية الأطفال والمراهقين من الجنسين<sup>(١٦)</sup>، والقانون الأساسي لمكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب<sup>(١٧)</sup>.

٦٦ - وأسندت الحكومة البوليفارية الإدارة إلى المكتب الوطني لمكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، الملحق بوكالة الوزارة لشؤون النظام المتكامل للتحقيقات الجنائية، من أجل تصميم وتخطيط وهيكلية وصياغة وتنفيذ السياسات العامة والاستراتيجيات إلى تكافح الاتجار بالأشخاص، وكذلك العمل، على الصعيد الوطني، على تنظيم ورصد ومراقبة كل ما يتصل بمنع وقمع هذه الجريمة.

٦٧ - إن الخطة الوطنية لمنع جريمة الاتجار بالأشخاص وقمعها والمعاقبة عليها يجري الآن تنقيحها من قبل الكيانات المختصة، ومع ذلك فإن الحكومة البوليفارية، التي هي ضامن لحقوق الإنسان، تحمي ضحايا الاتجار من خلال دعم السياسات التي تضعها وزارة السلطة الشعبية للعلاقات الداخلية والعدالة والسلام.

٦٨ - وفي سياق آخر صاغت الدولة الفنزويلية المهمة الكبرى لحماية حياة البشر في فنزويلا، لهدف مركزي هو الحد من الحالات المرتبطة بالجرائم التي تجعل تمتع السكان بحقوقهم مهددا

(١٥) المواد ١٩ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٥ و ٥٦ من القانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف.

(١٦) المواد ٣٣ و ٣٨ و ٤٠ و ٢٥٥ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٦٦ من القانون الأساسي لحماية الأطفال والمراهقين من الجنسين.

(١٧) المادة ٤١ من القانون الأساسي لمكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب.

ومخوفا بالضعف والخطر، من خلال تغيير الظروف الهيكلية والمواقف فيما يتعلق بمنع ومكافحة الاضطرابات وفقا للقانون.

٦٩ - ومن ناحية أخرى فإن المديرية العامة لمنع الجريمة، التابعة لوزارة السلطة الشعبية للعلاقات الداخلية والعدالة والسلام، وجهت خططها وبرامجها ومشاريعها صوب تهيئة الظروف المؤسسية اللازمة لإيجاد هيكل على مستوى البلد والولايات والبلديات والأبرشيات يتألف من الأجهزة المختصة بمنع ومكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص من منظور متكامل، بغية كفالة تمتع السكان المتضررين بحقوقهم وممارستهم لها. وأسفر ذلك عن تدريب ٦٣٠ ٥٠ شخصا على منع جريمة الاتجار بالأشخاص وتوفير المساعدة المتكاملة للضحايا<sup>(١٨)</sup>.

٧٠ - وجرى أيضا في عام ٢٠١٢ عقد حلقات عمل لـ ٧٦ من كبار الموظفين والموظفين في هيئات أمن المواطنين، والمدعين العامين، وقضاة وقاضيات القضاء الجنائي العادي، تناولت التأهيل والتدريب فيما يتعلق بالمشكلة، ونشر المعلومات، ولا سيما ما يتصل منها بالقطاعات الشعبية والضعيفة.

٧١ - وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتثبيط الطلب على البغاء، فإن الدولة الفنزويلية تعاقب بالسجن لفترة تتراوح بين ١٠ أعوام و ٢٠ عاما على جرائم البغاء القسري والاسترقاق الجنسي (المادتان ٤٦ و ٤٧ على التوالي من القانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف).

٧٢ - ويجرم القانون الأساسي لمكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب، من ناحيته، منع التعويض الجنسي، ونشر المواد الإباحية، واستخدام الأطفال والمراهقين من الجنسين في المواد الإباحية، ووضع المواد الإباحية التي يستخدم فيها الأطفال، ويعاقب على هذه الجرائم.

٧٣ - وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتثبيط الطلب على البغاء، يشار من جديد إلى أمر محكمة العدل العليا بحذف جميع الصور ذات الشحنة أو المضمون الجنسي الصريح أو الضمني من إعلانات الدعاية في المطبوعات التي يسهل وصولها إلى الأطفال والمراهقين. ويحث هذا الأمر أيضا مكتب المدعي العام على أن يتحرى هل للإعلانات الموبوءة المنشورة في الصحف الوطنية التي تشجع البغاء أي صلة محتملة بجرائم الاتجار بالأشخاص أو الحظ على البغاء، وهل ارتكبت بالفعل أفعال غير مشروعة.

(١٨) من المجتمعات المحلية، والسكان الأصليين، والمنظمات الاجتماعية والمحلية، والمؤسسات الخاصة، ومن طلبة التعليم الأساسي والمتوسط والثانوي والجامعي.

## المشاركة في الحياة السياسية والعامة

السؤال رقم ١٢: قرار المجلس الوطني الانتخابي بشأن مبادئ التكافؤ والتناوب، وأثره على تمثيل النساء في الجمعية الوطنية، والتمثيل المنصف للنساء والرجال في السلطتين التنفيذية والقضائية.

٧٤ - نتج بشكل مباشر عن تنفيذ قرار المجلس الوطني الانتخابي الذي يرسى مبادئ التكافؤ والتناوب أن أصبحت الجمعية الوطنية تضم ٢٦ برلمانية أصلية و ٣٥ برلمانية احتياطية من مجموع النائبات والنواب البالغ ١٦٥. وهناك أيضا رئيسستان ونائبتا رئيس للجان الدائمة، وكذلك نائبة ثانية لرئيس الجهاز الذي هو جزء من المجلس التوجيهي.

٧٥ - وتولى المجلس التوجيهي لمحكمة العدل العليا أيضا تدريب ثلاث (٣) قاضيات وثلاثة (٣) قضاة، حيث تتولى امرأة رئاسة المحكمة. وفي نطاق السلطة القضائية، فإن العلاقة بين النساء والرجال سلسلة، نتيجة للجهود التي تبذلها الدولة الفنزويلية من أجل إعادة صياغة المفاهيم المستقرة عن العلاقة بين الجنسين في ساحة العمل والنطاق المهني.

٧٦ - ومثال على ذلك أن محكمة العدل العليا تتألف من ست (٦) دوائر والمحكمة بكامل هيئتها، وتضم الدوائر الست (٦) اثنين وثلاثين (٣٢) من القضاة والقاضيات، منهم سبع عشرة (١٧) من النساء وخمسة عشر (١٥) من الرجال. وترأس النساء ثلاثا (٣) من الدوائر الست (٦)، وهي: دائرة النقض الجنائية، والدائرة المدنية، والدائرة الدستورية، ويرأس الرجال ثلاثا (٣) من هذه الدوائر، وهي: دائرة النقض الاجتماعية والسياسية، والدائرة الإدارية، والدائرة الانتخابية.

٧٧ - وفي هذا السياق فإن الخريطة القضائية المصنفة حسب نوع الجنس تضم الآن ما مجموعه ٢٠٠٥ من القضاة والقاضيات، منهم ١٣٠٤ من النساء، و ٧٠١ من الرجال. وجدير بالذكر أنه في الولاية القضائية الخاصة المتعلقة بالعنف ضد المرأة، هناك ثمانية وخمسون (٥٨) من القضاة والقاضيات، منهم اثنتان وخمسون (٥٢) من النساء، وستة (٦) من الرجال.

## التعليم

السؤال رقم ١٣: يرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لتحسين نوعية التعليم، وخصوصاً في المرحلتين الابتدائية والثانوية، من قبيل تعديلات المناهج المدرسية وبناء قدرات المدرسين. كما يرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لإدراج برامج شاملة وفعالة ومراعية للسن عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وذلك كجزء منتظم من المناهج المدرسية للفتيات المراهقات والفتيان المراهقين، وكذلك عن البرامج الرامية إلى القضاء على القوالب النمطية السلبية حول دور النساء والرجال في المجتمع.

٧٨ - يشهد البلد الآن عملية واسعة وعلنية للتشاور بشأن نوعية التعليم، تشمل مشاركة الطالبات والطلبة، والمدرسات والمدرسين، والموظفين الإداريين، والعمال، والمجتمع، بهدف وضع اقتراحات لتحسين التعليم. وقد أولت السلطة التنفيذية الوطنية هذه المسألة اهتماماً خاصاً، وحققت تقدماً كبيراً في العقد الماضي في تنفيذ المهام التعليمية التي شملت تغطية قطاعات كبيرة من السكان لم تكن تحصل على التعليم من قبل.

٧٩ - وفي هذا الصدد أنشئت اللجنة الوطنية المعنية بنوعية التعليم، التي يرأسها وزير السلطة الشعبية لشؤون التعليم، وتضم قطاعات عريضة من المجتمع. ولهذه اللجنة المؤقتة طابع استشاري، ومشترك بين المؤسسات، وشفاف، وتشاركي، وتعددي، وفني. وتشمل المناقشات والمشاورات شتى مستويات التنظيم الإقليمي، بدءاً بالمدارس التي هي جزء من الساحة المجتمعية، والأبرشيات والبلديات والولايات.

٨٠ - وفيما يتعلق بتدريب المدرسين، هناك سياسات وبرامج لتوفير التدريب المتواصل والدائم لهم الذي يندرج في خطوط واتجاهات المناهج الدراسية السارية. وجرى في هذا الشأن، منذ عام ٢٠٠٧، وضع برامج لتدريب المدرسين بعد التخرج، كان من نتيجتها تخرج ٤٠١٦ مدرسا في دورات تجديد المعلومات، وتدريب ٦١٧ مدرسا للحصول على دبلومات، وتخرج ٢٣٩ مدرسا في شتى فروع الماجستير، وتدريب ٣٣ مدرسا للحصول على الدكتوراه.

٨١ - وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لإدراج برامج شاملة وفعالة ومراعية للسن عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وذلك كجزء منتظم من المناهج المدرسية للمراهقين من الجنسين، قامت الحكومة البوليفارية، من خلال وزارة السلطة الشعبية لشؤون التعليم وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، باتخاذ مجموعة من التدابير الهادفة إلى الاستجابة لضرورة توفير التدريب والتربية في مجال الحياة الجنسية للأطفال والمراهقين والشباب والكبار من الجنسين، بما يكفل تعليماً متكاملًا وجيداً يدعم تدريب المواطنين على ممارسة جميع

حقوقهم، ومنها الحقوق الجنسية والإنجابية. وتهدف هذه التدابير أيضا إلى التصدي للمشاكل الاجتماعية ومشاكل الصحة العامة المرتبطة بممارسة الحياة الجنسية، ومنها حمل المراهقات، والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨٢ - ويشمل المنهج الوطني البوليفاري للنظام الفرعي للتعليم الأساسي تحديد السياق ليكون بمثابة استراتيجية تتيح للتعليم التوافق مع الواقع الاجتماعي والثقافي، وأن يشمل عمليات البحث والابتكار والتجديد في العمل التربوي.

السؤال رقم ١٤: فرص التعليم التقني المهني المتاحة للبنات، وترك الدراسة والتدابير المتخذة للحد منه.

٨٣ - ترتبط التفاوتات بين الجنسين، في جزء منها، بمشاكل الحصول على التعليم، ولذلك ركزت الحكومة البوليفارية جهودها على ضمان تكافؤ فرص البنات والبنين في النظام التعليمي. ووصل المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدرسة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في التعليم الأولي، حسب نوع الجنس، إلى ٩٢,٨ في المائة (للبنات) و ٩٢,٢ في المائة (للبنين)، وفي التعليم الابتدائي إلى ١٠١,٤ في المائة (للبنات) و ١٠٣,٣ في المائة (للبنين). وفي التعليم المتوسط يلاحظ معدل للالتحاق بالمدرسة أعلى لدى الإناث، بواقع ٩٠,٤ في المائة، منه لدى الذكور بواقع ٨٢,٦ في المائة للفترة ذاتها، وهذا يشير إلى اتجاه متزايد صوب بلوغ هدف التعليم للجميع، والقضاء على التفاوتات بين الجنسين.

٨٤ - وفي العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، وصل معدل ترك البنات للدراسة في التعليم الابتدائي إلى ٠,٤ في المائة، وفي التعليم المتوسط إلى ٥,٧ في المائة. وفي العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، وصل معدل ترك البنات للدراسة في التعليم الابتدائي إلى ٠,١ في المائة، وفي التعليم المتوسط إلى ٥,٧ في المائة. وفي العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، وصل معدل ترك البنات للدراسة في التعليم الابتدائي إلى ٠,٢ في المائة، وفي التعليم المتوسط إلى ٤,٤ في المائة.

٨٥ - وفيما يتعلق بفرص التعليم التقني المهني للبنات، فإن لدى النظام التعليمي البوليفاري، فيما يتعلق بالتدريب التقني المهني، مجموعة من التخصصات يمكن من خلالها للمراهقين والمراهقات اكتساب المعارف والمهارات التقنية، كالتدريب المهني، والمساهمة في العملية الإنتاجية، وإنتاج السلع والخدمات، والابتكار، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

٨٦ - وفي العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، كان القيد في التعليم التقني (وصل مجموع الإناث إلى ٨٨٨ ٥٩) حسب التخصص التقني كما يلي: الزراعة ٧ ٧٨٢ (٤٦,٤٣ في المائة)، الصناعة ٨ ٢٨٧ (٩٨,٣٠ في المائة)، التجارة والخدمات ٣١ ٨٦٦ (٩٥,٥٧ في المائة)،



التعليم المتزلي ٥٦ (٥٥,٤٥ في المائة)، التوعية الاجتماعية والخدمات الصحية ٥٢٤٢ (٦١,٤٣ في المائة)، الفنون ٦٦٥٥ (٥٤,٦٥ في المائة).

#### العمالة

السؤال رقم ١٥: يرجى تقديم معلومات عن التدابير الخاصة المتخذة لسد الثغرة في الأجر بين الجنسين وضمان تنفيذ مبدأ المساواة في الأجر مقابل العمل المتساوي القيمة والتخلص من فصل النساء وإبقائهن في وظائف منخفضة المهارة، ولا سيما في القطاع الخاص (الفقرة ١٤٧). يرجى تقديم معلومات عن تنفيذ المرسوم الرئاسي رقم ٨٩٢١ المعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٢، والذي يقضي بتسجيل النساء العاملات في القطاع غير الرسمي وربات الأسر في نظام التأمينات الاجتماعية. يرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لضمان تنفيذ الإطار القانوني لحماية الأمومة (الفقرة ١٥١)، بما في ذلك العقوبات على أرباب العمل. يرجى تقديم معلومات عن تدابير مكافحة التحرش الجنسي وتوضيح هل الأحكام التي تحظر التحرش الجنسي في مكان العمل مدرجة في تشريعات العمل والتشريعات الأخرى ذات الصلة.

٨٧ - فيما يتعلق بالثغرة في الأجر، طبقت تدابير تهدف إلى تحسين الدخول، والتخلص من فصل النساء وإبقائهن في وظائف منخفضة المهارة، مع تطبيق برامج للتدريب، تحت مسؤولية المعهد الوطني للتدريب والتثقيف الاشتراكي، الذي قام منذ عام ٢٠٠٧ وحتى الآن بتدريب ما مجموعه ٢٤٢ ٥٥٤ امرأة ليصبحن عاملات ماهرات، وهو ما يمثل ٦٣,٥١ في المائة من مجموع الخريجين في مختلف المجالات التي تشمل الإنتاج الزراعي، والتشييد، والصناعة التحويلية، والتكنولوجيا، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتجارة والخدمات.

٨٨ - وتعزز برامج التدريب هذه إدماج النساء في قطاعات المهن التي يغلب فيها وجود الرجال، كالتشييد الذي تدرت فيه ٣٣٥١ امرأة (٣١,٦٨ في المائة)، وتكنولوجيا العمليات الصناعية التي تدرت فيها ٢٣٤ امرأة (٣٦,٦١ في المائة)، والإنتاج الزراعي الذي تركز فيه التدريب على مجالات الزرع، والتربية، والاستثمار، والمعالجة الزراعية والصناعية والحرجية، وتدرت فيه ٥٨٠٥ نساء (٥٤ في المائة).

٨٩ - وتنفيذاً للمرسوم الرئاسي رقم ٨٩٢١ المعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٢، أدرجت الحكومة البوليفارية النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في كشف مرتبات المعهد الفنزويلي للتأمينات الاجتماعية، حيث تم حتى عام ٢٠١٣ تسجيل ٢١٦ ١٥٢ شخصاً، كان منهم ٣٣٠ ٩١ امرأة (٦٠ في المائة)، و ٦٠ ٨٨٧ رجلاً (٤٠ في المائة). وبالمثل أصبح

٤٠١ ٥١٧ ٢ من النساء والرجال من أصحاب المعاشات التقاعدية العادية، و ٥٧٧ ٥١٦ من أصحاب المعاشات التقاعدية في إطار البعثة الكبرى باسم المحبة والعطاء، و ٥٥٧ ١٢ صاحبة معاش تقاعدي من ربات البيوت.

٩٠ - وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لضمان تنفيذ الإطار القانوني لحماية الأمومة، فإن القانون الأساسي للعمل والعمال والعاملات ينص على سبل حماية خاصة، مثل عدم فصل الأم من العمل، وسبل حماية مماثلة للأب خلال حمل قرينته ولمدة عامين بعد ولادة الابن أو الابنة. وينص هذا القانون أيضا على إعادة الأم والأب إلى العمل بعد الفصل غير المبرر، وقد أعيد نتيجة لذلك ١٠٧٠ عاملة بحكم القانون الخاص بالأمومة، حصلت ٥٩٣ منهن على مساعدة مجانية من مكتب محامي العمال، وأعيد ١٠٧٨ عاملا بحكم القانون الخاص بالأبوة.

٩١ - وعملا على إعمال حقوق الأمهات العاملات المكرسة في قانون العمل والعاملات والعمال، جرى في النصف الأول من عام ٢٠١٤ التفتيش على ٦٨٤٥ كيان عمل، وأفضى ذلك إلى النتائج التالية: (أ) الحماية بإعطاء فترة راحة قبل الولادة وبعدها<sup>(١٩)</sup>: يجتزم ٦٨٠٩ كيانات (٩٣ في المائة) هذه الفترة الزمنية، ولا يراعيها ٤٥ كيانا (٧ في المائة)؛ (ب) إجازات مدفوعة لتابعة أمراض النساء<sup>(٢٠)</sup>: التقصير بنسبة ٣ في المائة؛ (ج) ساعات الرضاعة الطبيعية<sup>(٢١)</sup>: التقصير بنسبة ٥ في المائة؛ (د) مركز للتعليم الأوّلي ملحقه به قاعة للرضاعة الطبيعية<sup>(٢٢)</sup>: التقصير بنسبة ٣،٥ في المائة.

٩٢ - وفيما يتعلق بالشكاوى المقدمة من العاملات المتضررات إلى مفتشيات العمل بسبب التقصير في منح فترة الراحة أو إجازة الرضاعة، كان هناك في عام ٢٠١٣ رد على ١١٥ حالة. وفي هذا الشأن كان المراقب المحقق أو المراقبة المحققة يأمر بتصحيح الخطأ في فترة تقل عن ٣٠ يوما. فإذا استمر تقصير صاحب أو صاحبة العمل، تبدأ الإجراءات العقابية وصولا إلى تحديد الغرامة المناسبة.

- (١٩) ينص قانون العمل والعاملات والعمال على: ٦ أسابيع قبل الولادة و ٢٠ أسبوعا بعدها.
- (٢٠) في فترة الحمل يكون من حق العاملة الحامل الحصول على إجازة شهرية مدفوعة لمدة يوم واحد (١) أو نصف يوم من أجل رعايتها الطبية.
- (٢١) من حق الأم الحصول على إجازتين مدة كل منهما نصف (1/2) ساعة إذا كان لدى كيان العمل مركز للتعليم الأوّلي أو قاعة للرضاعة، وساعة ونصف الساعة (1/2) إذا لم يتوافر ذلك.
- (٢٢) دعم الأم العاملة يكون بتوفير مراكز للتعليم الأوّلي بها قاعة للرضاعة ترعى أبناء العمال والعاملات من سن ثلاثة أشهر حتى ٦ سنوات، سواء كان ذلك بقيام صاحب أو صاحبة العمل بإنشاء هذه المراكز وصيانتها، أو بدفع رسوم الالتحاق والمبالغ الشهرية في مركز حاصل على الترخيص اللازم من الوزارة المسؤولة عن التعليم.

٩٣ - وفيما يتعلق بتدابير مكافحة التحرش الجنس، فإن القانون الأساسي للعمل والعمال والعاملات يتضمن جوانب مثل التحرش الجنسي، والتحرش في مكان العمل، والمسؤولية الموضوعية لصاحب العمل، والمشاركة في الصحة والأمن، حيث يلتزم أصحاب أو صاحبات العمل بكفالة المنع من خلال المراقبين والمراقبات الذين يملكون تسهيلات لأداء مهامهم، وحيث يقسّم العمل على جميع أعضاء وعضوات لجان الأمن والصحة المهنية. ومن هذه الجوانب أيضا الاستفادة من أوقات الفراغ، والسياحة الاجتماعية، وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وحقهم في العمل، وإثبات الانتهاكات فيما يتعلق بالتحرش في مكان العمل والتحرش الجنسي، وتأكيد الطابع العام وغير الربحي للضمان الاجتماعي.

٩٤ - وبالمثل فإن القانون الأساسي الخاص بحق المرأة في حياة خالية من العنف يجرّم التحرش الجنسي باعتباره شكلا من أشكال العنف ويحدد العقوبات المناسبة، في حين أن القانون الأساسي لوقاية بيئة العمل وتأمين ظروفها يهيئ للعاملات والعمال ظروف عمل فيما يتعلق بالصحة والأمن والنظافة والرفاهة، حتى تكون هناك بيئة عمل أفضل خالية من العنف.

#### الصحة

السؤال رقم ١٦: تدابير خفض معدل الوفيات النفاسية، واللائحة الرسمية للرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة، وانتشار الإجهاض وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء الحوامل.

٩٥ - تعي الدولة الفنزويلية أن خفض مؤشرات الوفيات النفاسية والحقول الجنسية والحقول الإنجابية أمران بالغ الأهمية لاحترام وكفالة حقوق الإنسان للمرأة، ولذلك وضعت الخطة الوطنية للحقوق الجنسية والحقول الإنجابية، بغية توعية النساء والرجال بالحق في حياة جنسية سعيدة ومسؤولة في مختلف مراحل دورهم الحياتية.

٩٦ - وفي هذا السياق ذاته نفذت استراتيجيات مختلفة لتنفيذ اللائحة الرسمية الفنزويلية للرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة، وجرى طبع ١٥ ٠٠٠ نسخة من اللائحة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بفضل جهد مشترك بين وزارة السلطة الشعبية لشؤون الصحة، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتكرر الدولة الفنزويلية القول إن مسألة الوفيات النفاسية تمثل تحديا، ولذلك فإنها ستواصل تنفيذ تدابير إيجابية للوقاية منها ومكافحتها.

٩٧ - وفما يتعلق بإبطال تجريم الإجهاض، فإن التشريع الفنزويلي يسمح بالإجهاض المقصود في الحالات التي يكون فيها وسيلة لا غنى عنها لإنقاذ حياة الأم.

٩٨ - ومن أجل تعزيز السلطة الشعبية، سعت الدولة الفنزويلية إلى تهيئة مجالات للمناقشة مع المنظمات والحركات النسائية والمناصرة لحقوق المرأة، التي تقدمت باقتراحات لإصلاح القانون الجنائي. وبالمثل تقدم مكتب أمين المظالم باقتراح إلى الجمعية الوطنية لإصلاح هذا القانون بحيث يجرم الإجهاد إذا عرّض للخطر السلامة البدنية أو العقلية للطفلة أو المراهقة أو الحامل، أو كان هناك خطر حدوث تشوه جنيني، أو نجح الحمل عن عنف جنسي. وفي عام ٢٠١٢، قدمت اللجنة الفرعية لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين التابعة للجمعية الوطنية اقتراحا بإبطال تجريم الإهراء المقصود للحمل.

٩٩ - وفيما يتعلق بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء، فإنه حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ كان قد ابلغ عن ٣٣٢ ١٣٥ حالة إصابة بالفيروس/الإيدز، كان ٧٦ في المائة منها من نصيب الرجال، و ٢٤ في المائة من نصيب النساء. والمقدر أن هذا الوباء ذا الطابع المركز ينتشر بين عامة السكان بنسبة ٠,٥٦ في المائة، وبنسبة أكثر من ٥ في المائة بين فئات السكان الأضعف، وبخاصة بين الرجال الذين يعيشون رجالاً<sup>(٢٣)</sup>.

١٠٠ - وتتم الوقاية من الانتقال الرأسي لفيروس نقص المناعة البشرية في فنزويلا بالاشتراك مع البرنامج الوطني للصحة الإنجابية والبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز/الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، مع إعطاء الأولوية للكشف المبكر والإجباري عن الإصابة بالفيروس لدى جميع النساء الحوامل في بداية الرعاية السابقة للولادة، للعمل بالشكل المناسب على تحديد الحوامل المصابات بالفيروس والبدء في علاجهن ورعايتهن في الحمل والولادة، وفقاً لقواعد "توافق الآراء بشأن التنظيم التقني للرعاية الشاملة للمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في فنزويلا"، الذي توصل إليه البرنامج بمشاركة أطباء خبراء من جميع أنحاء البلد وباعتماد دولي من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

العام	عدد الحوامل
٢٠٠٩	٢٣٣
٢٠١٠	٢٧٢
٢٠١١	٢٨٥
٢٠١٢	٣٤٨
٢٠١٣	٤٣٢
المجموع	٢ ٦٢٥

(٢٣) سالاس، إ. وكامبوس، خ.، تقديرات وإسقاطات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في فنزويلا، ٢٠٠٥.

## المرأة الريفية

السؤال رقم ١٧: العلاقات الجنسانية في المناطق الريفية

١٠١ - في أيار/مايو ٢٠١٢ اعتمد القانون الجديد للعمل والعمالات والعمال الذي ينص على توفير ظروف عمل لائقة، والذي يعتبر تقدماً تاريخياً للمرأة، وبخاصة للريفيات. وتنص المادتان ٢٣٥ و ٢٣٦ على أنه إذا اشتغلت العاملة الزراعية في يوم عطلة، يضاعف أجر اليوم. وتنص المادتان أيضاً على حصول هؤلاء العاملات على إجازة سنوية مدفوعة الأجر، تماماً مثل أفراد الأسرة التي تعمل في وحدة للإنتاج الزراعي، الذين يمكنهم المطالبة بهذه الإجازة في الوقت نفسه.

١٠٢ - وهناك مطلب تاريخي يتمثل في المادة ٢٣٣ التي تنص على أنه إذا كان للعمال الزراعيين أو العاملات الزراعيات قطعة أرض يزرعوها على نفقتهم داخل وحدة الإنتاج الزراعي، فإن من حقهم البقاء فيها متى انتهت علاقة العمل.

نساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي

السؤال رقم ١٨: وصول نساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي إلى العدالة، ووصولهن على التعليم، والعمل، وخدمات الرعاية الصحية، والموارد الطبيعية والأرض، والتسهيلات الائتمانية، والخدمات المجتمعية، ووصولهن إلى عمليات اتخاذ القرار، ومشاركتن في الحياة السياسية والعامّة.

١٠٣ - تضطلع الدولة الفنزويلية بواجب مهم، هو التشديد على تحقيق المساواة بين الجنسين لنساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي، ليس فقط لمطالبة النساء بذلك، بل أيضاً كجزء من تعهد الدولة بتسوية الدين التاريخي مع الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي في البلد.

١٠٤ - وفي فنزويلا بشير آخر إحصاء أجراه المعهد الوطني للإحصاء في عام ٢٠١١ إلى أن من المقدر وجود ٣٥٩ ٠١٦ من نساء الشعوب الأصلية، مما يمثل ٤٩,٥ في المائة من مجموع السكان من الشعوب الأصلية (٢,٧ في المائة من سكان البلد). ولدى وزارة السلطة الشعبية للشعوب الأصلية مشاريع مختلفة لخدمة نساء الشعوب الأصلية، ومنها الرعاية الفورية والمستمرة للسكان البالغين الضعف في الإقليم الوطني.

١٠٥ - وقد قامت وزارة السلطة الشعبية للشعوب الأصلية حتى اليوم بتمويل ما مجموعه ٣١ مشروعاً موجهة إلى نساء الشعوب الأصلية، وتتألف في معظمها من مشاريع للتنمية

الاجتماعية والإنتاجية، كزراعة البذور والحرف اليدوية، واستفاد منها ما مجموعه ١٧٢ ٢ من نساء الشعوب الأصلية.

١٠٦ - وقد أصدرت السلطة القضائية عدة أحكام تتعلق بسكان ومجتمعات الشعوب الأصلية، كان من أهمها تطبيق الولاية القضائية الخاصة للشعوب الأصلية. وقد كفلت المادة ٢٠ من الدستور للشعوب الأصلية سلطة إقامة العدل، وأوكلت إلى السلطات الشرعية للشعوب الأصلية مهام قضائية، فأصبح بإمكانها العمل بنظام قضائي في موطنها لا يطبق إلا على هذه الشعوب. بما يتفق وقواعدها وإجراءاتها، على ألا يكون مخالفا للدستور أو القانون أو النظام العام. وهذا تعبير عن مجتمع متعدد الأعراق والثقافات.

١٠٧ - وفيما يتعلق بمكتب المدعي العام، فقد أقام مكتبين (٢) للدعاء العام متخصصين في مسألة الشعوب الأصلية على المستوى الوطني، ويتولى هذان المكتبان المواءمة بين الولاية القضائية الخاصة للشعوب الأصلية والقانون الجنائي العادي.

١٠٨ - وفيما يتعلق بالأرض والموارد الطبيعية، فإن الدولة الفنزويلية تهتم بمشاركة الشعوب الأصلية، ومنها الحق في التشاور، وهذا التشاور إلزامي في مناطق وأراضي الشعوب الأصلية، ويُحظر صراحة، بموجب القانون الأساسي للشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية، تنفيذ أي نوع من المشاريع في أقاليم الشعوب الأصلية لا يلتزم بهذا الحق.

#### النساء المحتجزات

السؤال رقم ١٩: النساء المحتجزات.

١٠٩ - من أجل ضمان استمرار التقدم في مسألة حقوق النساء من السكان المحتجزات وجعل وضعهن أفضل في السجون، فإن الدولة الفنزويلية لديها مؤسسات احتجاج خاصة لإقامة النساء المحتجزات وللفضل الواجب للتريلات في أماكن مستقلة إذا كن محتجزات في مكان واحد، عملا بالقانون الخاص بنظام السجون. وبالمثل جرى تنظيم الضمانات التي تكفل للمحتجزات التمتع بحقوقهن في الزيارة العائلية. وبالإضافة إلى ذلك تفي الدولة أيضا بالتزام الأمم المتحدة الوارد في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، ولا سيما القاعدة رقم ٨ (أ).

١١٠ - وجددير بالذكر أنه فيما يتعلق بالنساء المحتجزات الحوامل أو المرضعات، فإن الدولة توفر لهن رعاية طبية خاصة حسب وصف الحالة أو العلاج، وبذلك تحافظ على حقوق الطفل أو الطفلة وعلى حقوق الأم. وتعمل الدولة أيضا على أن تتم الولادة في مرفق صحي متخصص بعيدا عن السجن. فإذا لم يتيسر ذلك فتوفر ظروف النظافة والصحة في المكان المختار لمساعدة المحتجزة في الولادة وبعدها.

١١١ - وفيما يتعلق بمسألة التدريب التعليمي والتأهيل المهني، تتاح للمحتجزات برامج للرعاية الشاملة، وبرامج لمحو الأمية والتعليم في مراحل الثلاث: الابتدائية من خلال بعثة روبنسون، والثانوية من خلال بعثة ريفاس، والجامعية من خلال بعثة سوكرية.

١١٢ - وجرى بالمثل وضع خطط للتدريب التعليمي والتأهيل المهني، مثل "خطة جلب العمل" التي استفادت منها ٢٠٥٢ من المحتجزات. وفي السياق ذاته وضعت "خطة تقريب البعيد" التي تشرك أمهات المحتجزات في تسوية الخلافات في السجون وفي مراكز الرعاية على الصعيد الوطني. وهناك أيضا "خطة الفريق" التي تشرك المحتجزات في عمليات إصلاح وتحديد وترميم البنى التحتية للسجون، والتي قدمها الصندوق الوطني للسجون. وبالمثل استفادت ٢٣٣١ امرأة محتجزة في البلد من المزايا الإجرائية المنصوص عليها في القانون، نتيجة لتطبيق "خطة التعاون" لمكافحة التأخير القضائي.

١١٣ - ولتحديد أعداد النساء المحتجزات وتقديم بيانات عنهن مصنفة حسب الحالة، يرد فيما يلي مربع يتضمن المعلومات المتعلقة بذلك:

المناطق	الفتزويليات	الأجنبيات	الفئة العرقية
العاصمة	٨٢٢	٥٣	-
الوسط	٨٠٥	٢٦	-
الشرق	١١٤	٨	-
الجنوب		٢	غوايو
		٢	خينو
		١	بوشاينا
		١	أورليغو
		٤	إيبايو
	٥٢٥	٥٤	المجموع: ١٠
السهول	٥٢٠	٩٠	-
المجموع	٢٧٨٦	٢٣١	١٠

١١٤ - ووفقا للمعلومات الواردة من مختلف سجون النساء على الصعيد الوطني فيما يتعلق بأعمار النساء المحتجزات، نشير إلى أنها تتوزع على ثلاث فئات: من ١٨ إلى ٢٣ عاما، ومن ٢٥ إلى ٣٦ عاما، ومن ٤٤ إلى ٦٠ عاما.

## الزواج والعلاقات السرية

السؤال رقم ٢٠: الحد الأدنى لسن الزواج وتعريف الطفل الوارد في المادة ١ من اتفاقية حقوق الطفل.

١١٥ - في عام ٢٠١٠ قدم مكتب أمين المظالم إلى محكمة العدل العليا طعنا لإبطال المادة ٤٦ من القانون المدني التي تنص على تحديد سن الزواج بـ ١٤ عاما للفتيات و ١٦ عاما للفتيان، على اعتبار أن ذلك يعد تمييزا محلا بالحق في المساواة المنصوص عليه في المادة ٢١ من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية. وفي عام ٢٠١٢ قبلت محكمة العدل العليا الطعن بالإبطال لعدم الدستورية، ومنتظر حكم المحكمة العليا في هذا الشأن.

١١٦ - ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالطعن الذي قدمه أمين المظالم لإبطال المادة ٥٧ من القانون المدني، قبلت محكمة العدل العليا في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ دعوى الدستورية، على أساس أن مما يخالف بوضوح المادتين ٢١ و ٧٧ من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية وضع شروط تتباين حسب نوع الجنس وتتعارض مع المساواة بين الزوجين. ولذلك فإنه وفقا للمبادئ والحقوق الدستورية المكرسة في دستورنا، نكرر من جديد أنه ليس هناك من الناحية القانونية ما يمنع المرأة من الزواج من جديد بعد إلغاء أو فسخ زواجها السابق.